خلال ملتقى دعم المنتج المحلي «صناعتنا فخرنا»

الراشد: الكويت تمتلك الإمكانات الكفيلة بتطوير عمل المصانع والمنتجات المحلية

- البابطين: لا ينقصنا التشريعات والقوانين الخاصة بدعم المنتج المحلي ولكن ينقصنا تطبيقها
- حمد الروضان: السوق المحلي يتميز بقلة عدد المصنعين بما يؤدي إلى زيادة التنافسية

جانب من جلسات الملتقى

- «الكهرباء» تمنح المنتج المحلي أولوية بنسبة 20 % عن المنتجات الأجنبية
- الهاجري: حجم إعفاءات «الصناعة» للمصانع المحلية خلال 2018 بلغ 122 مليون دينار

معرفي: المنتج المحلي محارب في السوق وفي الجمعيات التعاونية التي لا تهتم بعرضه بالشكل الصحيح

اكد عضو مجلس الامة النائب عبدالوهاب البابطين أن دعم المنتج الوطني يجب أن يكون هو المبدأ الاساسي لكل مواطن ومقيم على هذه الارض، مشيراً إلى انه تقدم شخصياً بمشروع قانون يتعلق بدعم المنتج المحلي، فضلا عن وجود العديد من القوانين والتشريعات المتعلقة بهذا الخصوص.

واضاف في كلمته التي القاها خلال ملتقى دعم المنتج المحلي «صناعتنا فخرنا» الذي تنظمه شركة نوف اكسبو بالتعاون مع جمعية الصحفيين الكويتية واتحاد الصناعات الكويتية، ان الكويت لاينقصها التشريعات والقوانين الخاصة بدعم المنتج المحلي، وإنما تحتاج إلى تطبيق هذه القوانين والتشريعات، فالكويت لديها شباب قادر على العمل والانتاج والتوسع، بدءاً من المشاريع الصغيرة مروراً بالمشاريع المتوسطة والكبيرة.

واشار البابطين إلى أن دعم المنتج المحلي يجب أن يكون هو العنوان العريض إذا ما اردنا للاقتصاد الكويتي أن يكون له دور رائد، لا سيما وان الكويت تعتمد على النفط من جانب والاستثمارات الخارجية من الجانب الاخر، وبالتالي فإن هناك حاجة ماسة لإيجاد مورد رئيسي للاقتصاد ليكون رافداً رئيسياً للاقتصاد.

وتوجه البابطين بحديثه إلى اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة قائلا «انتم كمبادرين لديكم اسقف جديدة، فانتم جيل جاء بثقافة مختلفة، وتقليد مختلف، وسقف مختلف على كافة المستويات، فلم يتجرأ أحد بالسابق ان يطرق باب المشاريع الصغيرة بهذه الطريقة، لذلك لا تياسوا، واجتهدوا حتى تغيروا الصورة الحالية للوصول إلى مراحل جديدة».

وتابع يقول «الشباب الكويتي حقق اليوم نجاحات مختلفة لعل اكبر مثال عليها هو ما حققه مجموعة من الشباب الذين وصلوا إلى البرلمان، في خطوة نحو تعزيز الدور الشبابي والتركيز على الطموحات التي لا سقف لها».

وقال: «يعتقد البعض اننا سنحبط..نعم الوضع سيئ..لكن من يعتقد باننا سنتوقف فإن عليه ان يراجع حساباته فنحن ما زلنا في البداية».

من جانبهم شدد المشاركون في جلسات ملتقى دعم المنتج المحلي «صناعتنا فخرنا»، على اهمية دعم المنتج المحلي في المناقصات الوطنية، وعلى ضرورة قيام اصحاب المصانع في الكويت بمواكبة التطورات، وتقديم منتجات وفق اعلى المستويات العالمية، وارقى مستويات الجودة، بما يضمن تعزيز سمعة الكويت في المحافل العالمية، ويساعد الجهات الحكومية على منحها الأولوية في المشاريع، خصوصا تلك التي تمتد لفترات زمنية طويلة نسبياً، وتحتاج إلى مواد وادوات تعمل على المدى الطويل.

وأكد امين سر جمعية الصحافيين، عدنان الراشد، الذي ترأس الجلسة بعنوان «آلية تفعيل قرارات أولوية المنتج المحلي بين التطبيق والتشريع في مشاريع الدولة»، أن رؤية الكويت الجديدة 2035، تقوم على تعزيز دور القطاع الصناعي، وتوفير يد عاملة محلية قادرة على إدارة الأعمال في جميع القطاعات، بما يساعد على تنويع مصادر الدخل، مطالبا جميع الجهات الحكومية بدعم المنتج المحلي، بما يسهم في تطوير القطاع الصناعي، وزيادة التنافسية بين الشركات، وبما يشجع على العمل في مرافقه.

وشدد الراشد على أن الكويت لديها الإمكانات كافة الكفيلة بتطوير عمل المصانع والمنتجات المحلية، لافتا إلى أن الكوادر الكويتية قادرة على تنفيذ جميع متطلبات المشاريع المحلية، بشرط منحها الأولوية في المشاريع التي تقام على الصعيد المحلي، لافتا إلى حرص مسؤولي وأصحاب المصانع المحلية على اعتماد ارقى مستويات الجودة في العمل، وإنتاج المواد اللازمة لإقامة المشاريع في الدولة.

زيادة التنافسية

من جهته، أكد الوكيل المساعد لشؤون مشاريع المياه والشؤون المالية بالتكليف في وزارة الكهرباء والماء، حمد بدر الروضان، ضرورة التفرقة بين المنتج المحلي الذي يصنع في الكويت، والمنتج الوطني الذي يشمل كل المنتجات المصنّعة في دول مجلس التعاون الخليجي بما فيها الكويت.

وقال الروضان إن «الكهرباء» حريصة على منح الأولوية للمنتجات المحلية في كل المشاريع والمناقصات، لافتا إلى أن السوق المحلي يتميز بقلة عدد المصنعين بما يؤدي إلى زيادة التنافسية، ويسهّل عملية التواصل بين المقاولين وأصحاب المصانع والجهات الحكومية التي تطرح مناقصات على مدار الوقت.

وافاد أن محدودية عدد المصنعين في السوق المحلي، يؤدي إلى رفع تكاليف المنتجات المحلية، ويؤدي إلى الحد أو تقليص القدرة على التصنيع بكميات كبيرة ما قد يؤثر على المشاريع الضخمة ضمن خطة التنمية في الكويت.

وأضاف أن الوزارة حريصة على تعزيز التنافسية في القطاع الصناعي، بما يؤدي إلى رفع جودة المنتجات المحلية، وبما يضمن للأخيرة الحصول على الأولوية في المشاريع المطروحة، مشدداً على أهمية توظيف الكوادر الوطنية في المصانع، الأمر الذي من شأنه زيادة قدرة وقوة الاقتصاد الكويتي.

وأوضح الروضان أن السلبيات التي تواجهها «الكهرباء» عند طرح المشاريع، تشمل ضعف جودة المنتجات التي تقدمها المصانع المحلية، وعدم وجود دراسة وافية عن وضع السوق المحلي وحاجته إلى طرح منتجات جديدة تواكب تطلعات أصحاب المشاريع.

وطالب بضرورة رفع كفاءة المصانع المحلية ومواكبة التطورات العالمية في هذا الإطار، واعتماد أعلى المعايير العالمية بما يضمن جودة المنتجات المقدّمة، منوهاً بأن «الكهرباء» تشهد تقديم تظلمات عديدة من المقاولين وأصحاب المشاريع لعدم وضع منتجاتهم بعين الاعتبار وعدم اختيارها لتنفيذ المشاريع التي تطرحها.

وأرجع هذا الأمر إلى حرص الوزارة على أن تكون المواد المقدمة في تنفيذ مشاريعها بأعلى مستويات الجودة ومواكبة للتطورات العالمية، خصوصاً وأن أغلب الخدمات لديها تقدّم على مدى فترات زمنية طويلة نسبياً.

وبين أن الوزارة حريصة على التواصل مع المقاولين، وتمنح المنتج المحلي أولوية بنسبة 20% عن المنتجات الأجنبية، وذلك حسب قانون المناقصات العامة وتعديلاته الأخيرة، مؤكداً أن منح الأولوية يجب أو يُقابل بتوفير أفضل الخدمات من قبل المنافسين للفوز بالمشاريع التي تطرحها على الدوام.

تخفيض التكاليف

من جهته، قال مدير إدارة التنمية والدعم الصناعي في الهيئة العامة للصناعة، عبدالله سعد الهاجري، إن الهيئة حريصة على دعم المنتجات المحلية منذ تأسيسها، مبيناً أن حجم الإعفاءات التي قدمتها للمصانع المحلية خلال العام 2018 بلغ 122 مليون دينار، بما يشمل الإعفاءات الجمركية على المعدات والمواد الأولية، والمواد نصف المصنعة أو المصنعة بشكل كامل وغيرها.

وأشار إلى أن هذا الأمر أدى إلى تخفيض التكاليف على الشركات العاملة في القطاع الصناعي، وفي القطاع النفطي أيضاً بمن فيها شركة البترول الوطنية.

وأضاف أن «الصناعة» تعمل على منح شهادة المنتج للمصانع المحلية بما يساعدها على تصدير منتجاتها إلى خارج الكويت، وبدون رسوم جمركية إلى الدول العربية.

ولفت الهاجري إلى أن «الصناعة» انشأت قسم المشاريع الصغيرة والحرفية، لدعم أصحاب الإبداعات الحرفية، منوهاً بأنها وفرت 148 منشأة لأصحاب هذه المشاريع بأسعار رمزية، فضلاً عن مساعدتهم على تصدير منتجاتهم إلى الخارج.

وكشف عن تأسيس مركز تنمية الصادرات من أجل دعم الصادرات الكويتية، وأن الهيئة تتحمل أيضاً تكاليف مشاركة المصانع المحلية في المعارض الخارجية، لافتاً إلى أنها وقعت على اتفاقية عدم الإغراق لحماية الأسواق الكويتية والخليجية من الممارسات الضارة.

وأضاف الهاجري أن قرار منح الأولوية للمنتجات المحلية صدر قبل نحو 34 عاماً، وهو يشكل حجر الزاوية منذ العام 1987 حتى اليوم، إذ كان ينص في البداية على منح المنتجات المحلية الأفضلية بنسبة 10 في المئة بالمشاريع الحكومية.

ولفت إلى تعديل القانون ورفع النسبة إلى 15 في المئة، مبيناً أنه بعد 12 عاماً من إصداره تم الطلب من الشركات المحلية منح الأولوية لهذه المنتجات أيضاً، وإلزام المقاولين بشراء حاجياتهم لإقامة المشاريع من الشركات الكويتية.

ونوه الهاجري بأن الفترة الأخيرة وتحديداً في شهر يوليو الماضي، تم إقرار برفع نسبة الأفضلية للمنتج المحلي إلى 20 في المئة بالمشاريع عن المنتجات الأجنبية، وهو ما يسهم في تعزيز التنافسية ورفع ربحية المصانع المحلية.

وأفاد أن «الصناعة» تتلقى الشكاوى من المصنّعين المحليين لحل بعض المشاكل التي تعترضهم، وتعقد اجتماعات ثنائية بين أصحابها وبين مسؤولي الجهات الحكومية وبين المقاولين، بما يضمن تعزيز عمل وسمعة القطاع الصناعي، ويساهم في زيادة الالتزام بالقرارات المتخذة وخصوصاً قانون المناقصات ومنح الأولوية للمنتجات المحلية في جميع المشاريع الكبرى داخل الكويت.

وطالب الهاجري أيضاً أصحاب المصانع، بمواكبة التطورات والتحديثات في القطاع عالمياً، وتعزيز قدرات الكوادر العاملة لديها، مؤكداً أن «الهيئة» مستمرة بدعم القطاع عبر توفير أراض بإيجارات وتكاليف رمزية منح تسعير الكهرباء بـ 3 فلوس، منوهاً بأهمية زيادة التعاون بين جميع المعنيين في الدولة، لزيادة نجاح المنتجات المحلية ورفع نسبة مشاركتها وحضورها في المشاريع المقامة في جميع أنحاء الدولة.

الجلسة الثانية

وخلال الجلسة الثانية التي كانت بعنوان «تعزيز المشروعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد المحلي» قال مدير عام مصنع سولارين لتصنيع ألواح الطاقة الشمسية أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي عماد أي دولة صناعية كانت أو تجارية، وأن الحكومة هي أكبر مشتر بالسوق الكويتي، حيث أنها تقوم بصرف مليارات الدنانير على مشاريع الدولة المختلفة، لكنها ما زالت لم تلتفت إلى دور المشاريع الصغيرة وأهميتها بالنسبة للاقتصاد.

وقال أن الكويت بحاجة إلى تفعيل القوانين التي تصب في صالح المشاريع الصغيرة، بحيث يستطيع أصحاب هذه المشاريع المنافسة ودخول السوق، كما أن أصحاب المشاريع بحاجة إلى إهتمام من المسئولين حتى يتمكنوا من دخول سوق المشاريع الحكومية.

وتابع قائلا: لدينا افضل التشريعات، لكن المشكلة تكمن في فهم الجهات الحكومية لهذه القوانين والقرارات، لذا يجب ان يكون لدينا إيمان حقيقي بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فالمشكلة ليست في تأسيس المصانع وإنما في خلق الطلب الحقيقي على المنتج المحلي ودعمه وتشجيعه.

واضاف ان الملاحظ هو أن الكثير من الجهات ما زالت تفتقد للفهم الحقيقي لقانون المناقصات الجديد والتعديلات الاخيرة التي تمت عليه، فالقانون قد خصص 30% من المناقصات للمنتجات المحلية، و10% من هذه النسبة للمشاريع الصغيرة، ومع ذلك لم يتم تفعيل القانون على ارض الواقع لا سيما من قبل المقاولين.

من جانبه اعتبر مدير عام شركة الشرق الاوسط لتصنيع المواد الكيماوية عبدالله معرفي ان ما يقدم من دعم للصناعة ليس كافيا، لافتا في الوقت نفسه إلى ان المنتج المحلي محارب في السوق وفي الجمعيات التعاونية التي لا تهتم بعرضه بالشكل الصحيح داخل ارفف اسواقها.

واشار إلى ان بعض المنتجات التي تعرض في الجمعيات التعاونية هي منتجات غير مرخصة ولا معتمدة يتم تصنيعها في بعض السراديب وتحت السلم في «الجليب» و «امغرة»، في الوقت الذي لا تحظى الصناعات الجادة بالاهتمام اللازم من قبل نفس الجمعيات.

وتطرق معرفي إلى معاناة الصناعة الكويتية مع الجهات الحكومية المختلفة، مبيناً انه في حال رغبة اي مصنع دخول المناقصات الحكومية فإنه يكون ملزما بالحصول على شهادة من قبل الهيئة العامة للبيئة، كما ان رسوم بعض الجهات الحكومية مرتفعة، الامر الذي يؤثر على عمل المصانع ويضطرها إلى رفع اسعارها لضمان عدم تعرضها للخسائر في ظل إرتفاع تكاليف الانتاج.

وقال «نحن الان امام رؤية حكومية شاملة، ولضمان تحقيق هذه الرؤية فان هناك مطالب يجب تلبيتها من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية اولا».

بدوره قال رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لحاضنات الاعمال علي مبارك، أن دعم المنتج المحلي في جميع دول العالم عبارة عن ثقافة يتربى عليها الاجيال منذ الصغر، في حين أن مجتمعاتنا العربية تقوم على ثقافة التسويق للمنتجات الامريكية او الاوروبية، لذا فإذا ما اردنا دعم المنتج المحلي فيجب علينا اولا ان نعلم ابناءنا بأن لعلامة الجودة الكويتية قيمة كبيرة داخل المجتمع.

اما فيما يتعلق بجانب حاضنات الاعمال، فقال ان المشكلة الرئيسية في الكويت هي ان مخرجات التعليم التطبيقي الذين هم عماد الحرف الصناعية، يخجلون من هذا الامر، علما بان اقتصاد الكويت قد بني اساساً على المهن والحرف اليدوية وعلى التجارة التي وصلت إلى اقصى الأرض قبل اكتشاف النفط الذي حول المواطنين إلى موظفين حكوميين ينتظرون رواتبهم نهاية كل شهر، خاصة بعد ان اصبح المواطن الكويتي يرفض العمل في اي وظيفة حرفية.

من جانبه قال رئيس تحرير جريدة السياسة احمد الجارالله انه قبل الحديث عن دعم المنتج المحلي، يجب التعرف على وضع الدول الاخرى في هذا الخصوص، حيث نعلم جميعاً ان كل دول العالم تقوم بدعم منتجاتها المحلية حتى لا تتعرض للخسارة.

واضاف ان المشكلة في الكويت هي ان الجهات المشرفة على الصناعة متعددة، لذا فاحيانا نجد ان بعض مقتشي هذه الجهات هم من يعملوا على تدمير بعض المشاريع بسبب خلافات قد تقع بينهم وبين أصحاب هذه المشاريع. وتابع الجارالله يقول ان من بعض الامور التي تؤثر على المنتج المحلي هي طول الدورة المستندية التي اضطرت بعض الشركات إلى الانسحاب من السوق الكويتي والخروج إلى دول اخرى، في حين ان صادرات السعودية بلغت مؤخرا نحو 60 مليار دولار، وصادرات دبي 40 مليار.

وشدد الجارالله على ضرورة ان تعي الجهات الاشرافية كل الجوانب المتعلقة بالصناعة إذا ما أرادت دعم المنتج المحلي، وان تعمل على فتح الباب امام الشباب الكويتي، خاصة إذا ما عرفنا ان أغلب مصانع اليابان بدأت من خلال الصناعات الصغيرة والمبادرات الشابة.

«هواوي» تعين نائباً جديداً لرئيس مجموعة أعمال «إنتربرايز» لقطاع المشاريع

اعلنت شركة "هواوي" الرائدة عالمياً في توفير البنى التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات والأجهزة الذكية، عن تعيين علاء البواب نائباً لرئيس مجموعة أعمال "هواوي انتربرايز" لقطاع المشاريع، قسم شبكات المشاريع في هواوي الشرق الأوسط. وسيتولى علاء البواب، الذي سيمارس مهامه من مقر الشركة بدبي، قيادة مبيعات حلول الشبكات في مجموعة أعمال "هواوي إنتربرايز" لقطاع المشاريع والمؤسسات.

وسيكرس البواب خبرته الكبيرة في المجال التجاري بقطاع تقنية المعلومات والاتصالات للارتقاء بأعمال هواوي وتوسيعها. ويملك علاء البواب خبرة تزيد على 24 عاما في خدمة العملاء بمختلف مجالات العمل مثل المجال الحكومي، والنفط والغاز، والمصارف، والاتصالات وقد سبق له العمل في المجال التقني كمتخصص في المبيعات وتطوير الأعمال والإدارة مع شركات مثل "إتش بي" وEMC2 و"سيسكو" و "دارك ماتر" قبل انضمامه إلى هواوي.

وقال تيري هي، رئيس مجموعة أعمال "هواوي إنتربرايز" لقطاع المشاريع والمؤسسات في الشرق الأوسط: "يسرنا انضمام علاء البواب إلى فريق القيادة في شركة هواوي. إن النمو المتسارع الذي تحققه الشركة في منطقة الشرق الأوسط نتيجة الطلب المتزايد على الحلول الذكية لتقنية المعلومات والاتصالات في مجال الشبكات المخصصة للشركات، وخاصة المدعومة بتقنية الذكاء الاصطناعي، يستلزم خبرات محلية كبيرة، وهو ما يتمتع به السيد البواب بعد سنوات طويلة من عمله في هذا المجال".

من جانبه قال علاء البواب: "تحقق شركة "هواوي" نموا هائلا بفضل تركيزها على العملاء والتزامها بتطوير حلول تقنية المعلومات والاتصالات التي تدعم تقنية الذكاء الاصطناعي، ويسعدني أن أكون جزءاً من هذه الشركة الكبيرة التي رسخت مكانتها وأصبحت من الشركات الرائدة العالمية في تقنية المعلومات والاتصالات".

علاء البواب

يقدم قسم الشبكات في مجموعة أعمال "هواوي إنتربرايز" لقطاع المشاريع والمؤسسات حلولاً مصممة خصيصا للشركات مثل ابنية الحرم الجامعي، ومراكز البيانات، والشبكات واسعة النطاق (WAN)، ومشاريع الربط بين الفروع، وأمن الشبكات، حيث تدعم هذه الحلول المؤسسات على الارتقاء بخدماتها وبناء عالم ذكي متصل بالكامل". ويواصل قسم الشبكات في اعمال "هواوي إنتربرايز" لقطاع المشاريع والمؤسسات نمو المتسارع في منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر من أهم الأسواق بالنسبة لهواوي، حيث ارتفعت إيرادات الشركة العالمية بنسبة 24.4% على أساس سنوي خلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام. وبحلول نهاية الربع الثالث من عام 2019، اختارت أكثر من 700 مدينة، و228 شركة من بين 500 شركة مصنفة في قائمة فورتشن جلوبال، من بينها 58 شركة من ضمن المئة شركة الأولى على القائمة، شركة هواوي كشريك لها في مشروع التحول الرقمي.

«سكاي نيوز عربية» تطلق محتوى رقمياً جديداً في المنطقة

اعلنت سكاي نيوز عربية عن إطلاق برامج جديدة للشباب عبر منصاتها على مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك ضمن إطار التزام المؤسسة بتلبية أذواق جمهورها المتنامي من فئة الشباب ومواكبة التقنيات الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

ومن خلال ستة برامج جديدة، تستخدم سكاي نيوز عربية أحدث التقنيات لتمكين مشاهديها من متابعة مواضيع مشوقة من جميع أنحاء العالم، وتمتاز هذه البرامج باستضافة مؤثرين على منصات التواصل مع إتاحة الفرصة لتفاعل الجمهور معهم.

وكجزء من المحتوى المبتكر لبرامجها الجديدة، تعاونت سكاي نيوز عربية مع فيسبوك لاستخدام اداة الفيديو التفاعلية "فيديريسو" – التي استحوذ عليها عملاق التواصل الاجتماعي مؤخرا – لبث برنامجها الأسبوعي "شات شو" بشكل مباشر عبر فيسبوك. ويتناول "شات شو" مواضيع تهم الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وتتيح "فيديريسو" الفرصة أمام سكاي نيوز عربية لتغطية الأخبار العاجلة بطريقة أكثر تفاعلية من خلال نشر تعليقات واستطلاعات على الشاشة. وستكون سكاي نيوز عربية أول قناة إخبارية عربية تستخدم "فيديريسو".

وبهذه المناسبة، قال عبده جارالله، نائب مدير الأخبار في سكاي نيوز عربية: "نفخر بكوننا قناة رقمية رائدة تتواصل بشكل مباشر مع شباب المنطقة. وقد تمت صياغة جميع البرامج والشراكات الجديدة بشكل إبداعي لتستقطب جمهور الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وهي تعد جمهور المتابعين بمحتوى أكثر جاذبية وتفاعلا وحفزا للافكار عبر منصات سكاي نيوز عربية على مواقع التواصل الاجتماعي".

وأضاف جارالله: "بشكل إطلاق برامجنا الجديدة دوما لحظات مهمة بالنسبة لنا، حيث أن تطوير محتوى مؤثر جديد لجميع فئات المتابعين هو ما يميز سكاي نيوز عربية، ونحن ملتزمون بمواصلة تحسين برامجنا عبر جميع المنصات". وقال فارس عقاد، رئيس الشراكات الإعلامية لدى فيسبوك في الشرق الأوسط وأفريقيا وتركيا: "يسرنا أن نتعاون مع "سكاي نيوز عربية" وتزويدها بأدوات مثل Facebook Live، التي ستمكنها من تبسيط تجربة البث الخاصة بها وزيادة عدد متابعيها، وإعطاء للمشاهدين مزيدا من المرونة لتجربة مشاهدة مقاطع الفيديو المباشرة التي تبثها القناة، وبالتالي تزويدهم بتجربة غنية وجذابة".

وانسجاما مع تنامي شعبية الأشخاص المؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي عالميا وإقليميا، تطلق سكاي نيوز عربية برنامج "مع influencer" وتستضيف في كل حلقة أحد المؤثرين على منصة "يوتيوب" لعرض أفكارهم، والإجابة على الأسئلة الصعبة والطريفة، والمشاركة في مسابقات ممتعة لاختبار معرفتهم خارج نطاق نشاطهم الاعتيادي. وسيتم بث برنامج "مع influencer" على قناة سكاي نيوز عربية على منصة "يوتيوب".